Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

أهمية سياسة تشجيع الاستثمار في تعزيز مقومات التنمية في القطاع الصناعي في الجزائر

The importance of the policy of encouraging investment in enhancing the fundamentals of development in the industrial sector in Algeria

العيداني إلياس LAIDANI Ilyas
المركز الجامعي تيسمسيلت؛ Centre universitaire Tissemsilt
مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة Modern economy and sustainable development
laidani.mgm@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-03-01 تاريخ القبول : 2019-10-29

ملخص:

يعتبر الاستثمار وسياسات تحفيزه من أهم البرامج والسياسات المنتهجة من أجل تعزيز المقومات الوطنية، حيث يعتبر النهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة والإنعاش للقطاع الاقتصادي والصناعي هدفا أساسيا، وعليه تستعين الدول بمجموعة إجراءات تحفيزية بهدف التحكم في النشاط الاقتصادي من جهة، وضمان سير المشاريع الاستثمارية على اختلافها محلية أو الأجنبية من جهة أخرى.

نهدف من خلال هذه الورقة إلى التعرف على سياسات تحفيز الاستثمار في الجزائر ودورها في إنعاش مختلف القطاعات ومركزين على القطاع الصناعي بشكل خاص خلال فترة 2002- 2017 باستخدام آليات وسياسات وبرامج وخطط تنموية مختلفة لتفعيل القطاعات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، سياسات الاستثمار، تشجيع الاستثمار، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

Investment is considered as one of the most important programs and policies adopted in order to consolidate and value national gains. It is considered also as a fundamental objective for the advancement of national economy in general and the recovery of the economic and industrial sectors in particular. The countries use a set of incentive measures to invest in order to control economic activity Investment projects of different types, whether local or foreign.

The aim of this paper is to identify the policies of stimulating investment in Algeria and its role in the rehabilitation of various sectors and two centers on the industrial sector in particular during the period 2002 - 2017 using different mechanisms, policies, programs and development plans to activate the economic sectors .

Keywords: Investment; investment policies; economic recovery; economic development.

1. مقدمة:

يعد الاستثمار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية لتطور الدول ونموها، إذ تمثل دورا استراتيجيا في تحقيق مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي الشاملة والمستدامة؛ وذلك لما يمكنه من تحقيق العديد من المزايا في المؤسسات الاقتصادية في كل ما يتعلق بالطاقة الإنتاجية ومفهوما لاستغلال الموارد البشرية بها؛ كما يعد نجاح أي دولة مرتبطا بتحقيق مستويات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مجموعة عوامل على رأسها التحديد الجيد والتهيئة اللازمة لظروف الاستثمار وتشجيعه.

وعليه فإن البحث عن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات من أهم اهتمامات الحكومة ومخططي السياسات الاقتصادية المختلفة البلدان النامية وعلى رأسها الجزائر؛ فهي كغيرها من البلدان النامية تواجه عدة تحديات اجتماعية

واقتصادية التنموية، وهي تسعى دائما إلى تحقيق مقومات التنمية الشاملة والنهوض بالقطاعات الكبرى وعلى رأسها القطاع الصناعي؛ خاصة بعد الانهيار في مستويات أسعار النفط وما كان له من الأثر في مستويات احتياطي الصرف ومخزون الدولة من العملة الصعبة.

وفي إطار البحث عن مجالات جديدة لخلق الثروة وتعزيز الاقتصاد؛ تمثل ضرورة الإنعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع سياسات الاستثمار أحد بدائل التنمية الاقتصادية؛ التي تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تحفيز وجذب واستقطاب الاستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ حيث خصصت الدولة اعتمادات كبيرة لانجاز برامج استثمارية عامة خلال الفترة 2002-2017.

ومما سبق ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار ومفهوم الإنعاش الاقتصادي الوطني نهدف من خلال هذه الورقة إلى دراسة دور سياسات تحفيز الاستثمارات للقطاع الصناعي في تحقيق الإنعاش الاقتصادي؛ من خلال طرح الإشكالية التالية.

ما مدى مساهمة سياسات تحفيز الاستثمارات في إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2002-2017؟

1.1 الأسئلة الفرعية: وانطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم الاستثمار وسياسة الاستثمار؟

2- السياسات التحفيزية للاستثمار في الجزائر خلال فترة 2002-2017؟

3- ما متطلبات نجاح القطاع الصناعي ضمن التوجهات الصناعية الحديثة وآليات تنفيذها ؟

1.2 أهمية الدراسة: تنبع أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- أهمية مفهوم الاستثمار وتشجيع مقومات النهوض بالقطاعات الكبرى في الجزائر؛

- الدور الأساسي الذي يؤديه الاستثمار في رفع مقومات التنمية الاقتصادية؛

- التعرف على الآليات والسياسات التحفيزية للاستثمار في الجزائر؛

- العمل على تقديم مقترحات للنهوض بالقطاعات الحيوية في الجزائر وعلى رأسها القطاع الصناعي.

أهداف الدراسة: نهدف بهذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- إظهار الأهمية البالغة لمفهوم الاستثمار الفعال المنتج وتشجيعه؛

- تسليط الضوء على مجموعة البدائل الممكنة التي يمكن للجزائر استغلالها للنهوض بالقطاع الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

- دراسة للدكتور **بابا عبد القادر** بعنوان "**سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2004 الذي يدرس موضوع سياسات الاستثمار من جهة صعوبة تطبيق هذه السياسات والأسباب الكامنة وراء ذلك من خلال تحليل سياسة التحفيز على الاستثمار المطبقة في الجزائر؛ وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة الاستثمار في الجزائر لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها كما تثقل المناخ الاستثماري العديد من العراقيل والمشاكل التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية.

- أطروحة دكتوراه **لمنصوري الزين** بعنوان "**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، لا تتوفر سنة النشر، ولكن معطيات الدراسة تتوقف عند سنة 2005 ويدرس مختلف الآليات والإجراءات الواجب اعتمادها لتشجيع الاستثمار وانعكاساتها على النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يزال الكثير أمام الجزائر لتطوير بيئة الأعمال فيها رغم تنفيذها للجيل الأول من الإصلاحات.

2. الجانب النظري

سنتطرق فيه للأطر النظرية للاستثمار وسياسيات تحفيز الاستثمار والمناخ الاستثماري في الجزائر.

1.2 ماهية الاستثمار:

يعد الاستثمار من المواضيع الهامة التي تهتم به الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والأهمية البالغة له في رفع معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي لهذه الدول لذا يستوجب

دراسة طبيعة الاستثمار وفحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى ظهوره ونشوئه كشكل أساسي ومحدد للنشاط الاقتصادي.

2.2 مفهوم الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار على أنه:"التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".[1]

وهو أيضا: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية؛ بالإضافة إلى انه:" تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية".[2]

بأنه"كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي".[3]

أي هو:"تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل".[4]

يشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي:[5]

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي؛
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار؛
- أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

ويعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار والادخار. إذ أن الادخار عائده مؤكد.

ونظرا لأهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تباينت مواقف الباحثين بخصوصه، حيث تعددت تعاريفه ولهذا نحاول الوقوف على أهمها:

يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه:"ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهتُلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يُستَهلك[6]"

في حين يقصد بالاستثمار ماليا " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق[7]".

أما محاسبياً فينظر إلى الاستثمار على أنه "تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، ليس من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة".[8]

3.2 أهمية الاستثمار

إن الغرض المبسط لما يشتمل عليه الاستثمار يبين ما مدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي: [9]

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لان الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة؛
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛ حيث تمكن التطورات التكنولوجية من تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة أو المنتج المتطور؛
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال الاستغلال الأمثل للعديد من الموارد البشرية والطاقات غير المستغلة في العديد من المجالات؛
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع ذلك أن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب وإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر .....الخ ، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة؛

كما أن أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة؛ وأيضا الاستثمار يخلق أساسيات ومقومات التنمية الاقتصادية.[10]

3. سياسات تحفيز الاستثمار

سنتطرق في هذا الجزء إلى عنصر أدوات الاستثمار ومن ثم نتطرق لسياسة الاستثمار والعوامل المحددة للاستثمار كما يلي

1.3 أدوات الاستثمار:

تعرف أداة الاستثمار بأنها: " الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء توظيف المبلغ الذي يستثمره " ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح "وسائط الاستثمار[11] "؛ وتعد أدوات الاستثمار ذات أهمية بالغة للمستثمر لأنها تمكنه من الحصول على العوائد المرغوب فيها وتمكنه أيضا من زيادة ثروته. كما يمكن القول أن أهمية أدوات الاستثمار تختلف من أداة لأخرى تبعا لمدى تحقيقها للعائد أو الحد الأدنى من الأمان للمستثمر ولمدى إمكانية تحويلها إلى أداة دفع سائلة، وتختلف أدوات الاستثمار من حيث الأهمية، وهي متعددة تجعل من الصعب عرضها جميعا، لذلك نكتفي بعرض أكثرها أهمية[12]:

أ. **الأوراق المالية .**

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة، نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها[13]، ولها عدة أشكال وتختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق، ولها عدة قيم فهناك القيمة الاسمية، القيمة الدفترية، القيمة السوقية وقيمة الإصدار.

ب. **العقار**

الاستثمار في العقار يكون في شكلين، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، فالشكل المباشر عندما يقوم المستثمر بحيازة عقار حقيقي (مثل شراء مبنى، أرض.....)، أما الشكل غير المباشر فعندما يقوم المستثمر بحيازة سند عقاري، أو المشاركة في محفظة مالية لأحد صناديق الاستثمار العقاري.

ت. **السلع**

تعد السلع أداة من أدوات الاستثمار، وهناك دول أنشأت بورصات خاصة بذلك، وتعد السلع أحد أدوات الاستثمار المهمة، نظر لتمتعها بمزايا اقتصادية خاصة، تجعل منها أداة استثمارية جيدة.[14]

ث. **المشروعات الاقتصادية**

وهي من الأدوات الأكثر انتشارا في الوقت الحالي، وتتمثل في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وتتصف بأنها تمتلك أصولا حقيقية، لأن مجمل المشروعات الاقتصادية تملك أدوات حقيقية.

ج. **العملات الأجنبية**

أدت التجارة الدولية إلى حتمية التعامل بالعملات الأجنبية، وذلك من اجل تسوية المعاملات بين الدول، ولم يكن سوق العملات مزدهرا قبل عام 1972 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل.

وعندما تم إلغاء هذه القاعدة ظهرت أهمية هذه الأسواق، وظهرت أسوق للعملات الأجنبية مثل سوق لندن وباريس وطوكيو وغيرها من الأسواق.

2.3 تعريف سياسات الاستثمار:

تعرف سياسات الاستثمار على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معين"[15]

ومن خلال هذا التعريف نستخلص ما يلي:

- أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى الوطني، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمها؛
- أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه؛

- أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف؛
- أن سياسات الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تضع المستثمرين وقبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة؛

أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على مستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن.

3.3 العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار:

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة لقيمة و نمط الاستثمار على المستوى الوطني يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها في عين الاعتبار و دراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، ولعل أهم هذه العوامل هي:[16]

- هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة؛
- الادخار الوطني والعوامل المؤثرة فيه؛
- حالة الاقتصاد الوطني من حيث الكساد أو الانتعاش، أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة؛
- معدلات النمو والتنمية المستهدفة؛
- هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

4 .3 دوافع الاستثمار في الجزائر

يمكن تلخيص دوافع الاستثمار في الجزائر بمجموع المزايا والمؤشرات التالية:[17]

- **الاستقرار الاقتصادي:** يظهر في المؤشرات التالية:
  1. الناتج الداخلي الخام : 160 مليار دولار أمريكي؛ معدل النمو: 4٪
  2. معدل النمو خارج مجال المحروقات: 5٪.
  3. الديون الخارجية: 3 مليار دولار أمريكي
  4. احتياطي الصرف: 114 مليار دولار أمريكي .
- **05 قطاعات ذات الأولوية للتنمية:** من خلال التركيز على تشجيع الصناعية والسياحة والفلاحة وقطاع الطاقات المتجددة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- **بنى تحتية قابلة للاستعمال، حديثة تتوافق مع المعايير الدولية:** من خلال توسيع وتحسين شبكة الطرقات في الجزائر بـ 112039 كلم المرتبة 40 عالميا والثالثة إفريقيا وب29573 كلم من الطرق الوطنية؛ و36 مطارا منها 16 مطار دولي وأيضا شبكة من السكك الحديدة والنقل والموانئ المختلفة عبر الوطن.
- **يد عاملة مؤهلة وشابة وتنافسية؛**
- **تكلفة عوامل إنتاجية تنافسية؛**
- **إجراءات تحفيز وتشجيع الاستثمار.**

عشرة (10) تتمثل في مزايا جبائية وشبه جبائية تصل إلى سنوات من الإعفاء اعتمادا على تموقع وحجم المشروع؛ بالإضافة إلى مزايا إضافية أخرى على رأسها: التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاستثنائي، و الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل ومنح الامتياز على سنة قابلة 33الأوعية العقارية بصيغة التراضي على مدة .للتجديد

- **مساعدات في التمويل من خلال البنوك العمومية:**
- **تكثيف اتفاقية الحماية والتحكيم الدولي:** من خلال:

✓ الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.

✓ - التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية و المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

✓ - التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للازدواج الضريبي

4. الجانب التطبيقي

4 .1 السياسات التحفيزية للاستثمار في الجزائر خلال فترة 2002-2017

عرفت الجزائر جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات، منها ما كان يخص مرحلة الاقتصاد المخطط، ومنها ما يخص و يساير التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني (الاقتصاد الحر)، وعليه فقد عرف تطور قانون الاستثمارات في الجزائر مرحلتين هامتين هما: **مرحلة ما قبل الإصلاحات، و مرحلة الانفتاح الاقتصادي**

1. **مرحلة ما قبل الإصلاحات:**[18]

تبنت الجزائر في هذه المرحلة عدة قوانين متعلقة بالاستثمار يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963؛
- قانون الاستثمارات عام 1966؛ وقانون الاستثمارات عام 1982؛
- قانون تشجيع الاستثمارات في ظل الإصلاحات بعد عام 1986؛

كل هذه القوانين وغيرها جاءت استجابة لتطور حاجات الاجتماعية خلال فترة بعد الاستقلال؛ وعكست أيضا تغير رؤية الدولة نحو الاستثمارات سواء الأجنبية أو الوطنية؛ وتجسد ذلك في تشجيع الاستثمارات وإقامة شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الأجنبي بنسبة 49%.

2. **مرحلة الانفتاح الاقتصادي:**[19]

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت بصدور أهم القوانين المنظمة والمسيرة للاستثمار بشكل عام و الاستثمار الخاص بصفة خاصة. حيث عرفت في البداية إصدار قانون النقد والقرض و هو قانون 90- 10 في 14 أفريل 1990، و قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 وهو قانون 93-12 في 05 أكتوبر 1993، ثم قانون 01- 03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

4 .2 تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال فترة 2002 – 2017

المشاريع الاستثمارية في الجزائر لسنة 2002-2017 حسب نوع الاستثمار، قطاع النشاط، الطبيعة القانونية والمناطق الجغرافية.

1. **تطور المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار.** تظهر من خلال الجدول التالي:

جدول (1) المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار في الجزائر لسنة 2002 – 2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	36305	%57.41	7716693	%53.96	693412	%56.30
توسيع	25786	%40.78	5698257	%39.85	512002	%41.57
إعادة هيكلة	3	0.00	479	0.00	92	%0.01
إعادة تأهيل	987	%1.56	315784	%2.21	13361	%1.08
إعادة تأهيل- توسيع	154	%0.24	569452	%3.98	12727	%1.03
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1138412	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاريع الإنشاء هي المشاريع التي تحظى باهتمام السلطات الوطنية بحيث تخصص لها مبالغ مالية ضخمة قدرت بـ 7716693 دج كما أنها توفر مناصب شغل قدرت ب 693412 وبالتالي تسهم في التخفيف من نسبة البطالة عكس مشاريع إعادة التأهيل التي تحظى باهتمام ضئيل لأنها لا تساهم في توفير مناصب شغل كبيرة.

2. **تطور المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط:** يمكن إظهارها في الجدول الموالي

جدول (2) المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط لسنة 2002 – 2017

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	%2.12	260750	1.82%	55240	%4.49
البناء	11031	17.44%	1331679	%9.31	242428	19.68%
الصناعة	12698	20.08%	8373763	58.56%	538558	43.73%
الصحة	1093	1.73%	221383	1.55%	25968	2.11%
النقل	29267	46.28%	1164966	8.15%	158780	12.89%
السياحة	1226	%2.00	1228830	%8.59	77158	%6.26
الخدمات	6531	%10.33	1272057	%8.90	125014	%10.15
التجارة	2	0.00	10914	%0.08	4100	%0.33
الاتصالات	5	%0.01	436322	%3.05	4348	%0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: أن مشاريع قطاع النقل هي تمثل أكبر عدد من حيث المشاريع التي قامت بها الدولة 29267 حيث قدرت نسبتها بـ 46.28% وخصصت لها مبالغ مالية قدرها 1164966 دج وفي مقابل ذلك هناك مشاريع تخص قطاع الصناعة حيث خصصت لها الدولة مبالغ مالية ضخمة قدرت ب 8373763 دج بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع لأنه يساهم في زيادة الدخل الوطني كما يساهم في رفع ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل.

3. تطور المشاريع حسب الطبيعة القانونية والمناطق الجغرافية

- **حسب الطبيعة القانونية:** وتتمثل الطبيعة القانونية للمشاريع في كل من المشاريع الخاصة والعمومية والمشتركة والتي نبينها في الجدول التالي:

جدول (3) تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية لسنة 2002 - 2017

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	62520	%97.99	7290151	%56.95	963922	%84.67
العمومي	1177	%1.84	4319545	%33.74	126036	%11.07
المختلط	107	%0.17	1191137	%9.31	48454	%4.26

المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول ان القطاع الخاص له أهمية كبيرة من حيث عدد المشاريع 59047 حيث قدرت نسبته بـ: 98% وقدر عدد مناصب الشغل بـ: 868986.

- **تطور المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية:** يمكن ملاحظة ذلك وتقسيمه إلى مناطق الشمال والهضاب والجنوب كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول (4) تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2002-2017

المناطق	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
شمال وسط	2350	464304	54037
شمال شرق	1090	237564	28216
شمال غرب	1172	661456	36718
الهضاب العليا شرق	1049	156214	20103
الهضاب العليا غرب	201	81996	5420
الهضاب العليا وسط	375	65225	7184
جنوب غرب	217	56288	2076
جنوب شرق	661	106303	9710
الجنوب الكبير	70	9692	950
المجموع	**7185**	**1839045**	**164414**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاريع شمال غرب هي المشاريع التي تخصص مبالغ مالية كبيرة حيث بلغت قيمتها بـ 661456 ووفرت 36718 منصب شغل، تليها منطقة شمال شرق بمبلغ 464304 دج عدد مناصب شغل اكبر ب 54037 منصب عمل، وتليها منطقة شمال شرق ب28216 منصب شغل.

4 . 3 تقييم حصيلة المشاريع الاستثمارية.

تقييم حصيلة المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب الفترات، الطبيعة القانونية، المناطق، قطاع النشاط، حجم رأس المال، ونوع الاستثمار.

1. تقييم المشاريع الاستثمارية حسب الفترات والطبيعة القانونية.

يمكن إظهار تطور عدد المشاريع بين سنة 2012 إلى سنة 2016 بالإضافة إلى القيمة المالية لها وأثر ذلك على عدد مناصب الشغل كما يلي:

جدول (5) يبين تقييم المشاريع الاستثمارية حسب الفترات من 2012 إلى 2017

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2012	1880	20.73	77240	4.03	8150	5.63
2017	7185	79.27	1839000	95.96	164414	94.36
المجموع	**9065**	**100**	**1916240**	**100**	**144679**	**100**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكترونيwww.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تغيير في عدد المشاريع والقيمة المالية ومناصب الشغل للسنوات الثلاث من الفترة 2012 إلى غاية 2017 حيث نلاحظ أن عدد المشاريع خلال سنة 2012 بلغ 1880 مشروع بنسبة 19.34% وبلغت القيمة المالية 77240 دج بنسبة 5.37% ومناصب الشغل 8150 منصب، أما بالنسبة لسنة 2016 فعدد المشاريع بلغ 7185 مشروع بنسبة 79.25% والقيمة المالية بلغت 1839000 دج بنسبة 95.96% ومناصب الشغل بلغ 164414 منصب، ومن هنا نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد المشاريع بشكل كبير جدا ومخصصات مالية أيضا ضخمة وهوما يعكس التطور الكبير للاستثمار والمشاريع الاستثمارية في الجزائر.

2. حسب الطبيعة القانونية

يمكن إظهار تطور عدد المشاريع بين سنة 2012 إلى سنة 2017 بالإضافة إلى القيمة المالية لها وأثر ذلك على عدد مناصب الشغل مع الإشارة إلى طبيعة المشاريع خاصة أو عمومية أو مختلطة من خلال الجدول الموالي:

جدول (6) تقييم المشاريع الاستثمارية حسب الطبيعة القانونية خلال 2012- 2017

	2012			2017		
الحالة القانونية	**عدد المشاريع**	**القيمة المالية**	**مناصب الشغل**	**عدد المشاريع**	**القيمة المالية**	**مناصب الشغل**
الخاص	31638	1378385	264964	61926	8570379	1050246
العمومي	328	777220	31024	1197	4518781	131914

المختلط	38	391235	3127	112	1221505	49434
المجموع	32004	2546840	299115	63235	14300664	1231594

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الالكتروني www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2012 كانت القطاع الخاص هو الذي يمثل أكبر عدد من حيث المشاريع 31638 مشروع ووفر 264964 منصب شغل، أما القطاع العمومي عدد المشاريع هو 328 ووفر 31024 منصب شغل،والقطاع المختلط عدد المشاريع فيه 38 مشروع ومناصب الشغل بلغت 3127 منصب.

سنة 2017 بلغ عدد المشاريع فيها حسب القطاع الخاص 61926 مشروع والقيمة المالية 8570379 ومناصب الشغل 1050246 منصب فهو يمثل الحصيلة الكبرى مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما القطاع العمومي فبلغ عدد المشاريع فيه 1197 مشروع والقيمة المالية 4518781 دج، مناصب الشغل131914 منصب.

ومن هنا نلاحظ أن سنة 2017 كانت مرتفعة مقارنة بسنة 2012 من حيث عدد المشاريع والقيمة المالية ومناصب الشغل بالنسبة للقطاع الخاص والعمومي والمختلط.

5.4 متطلبات نجاح القطاع الصناعي ضمن التوجهات الصناعية الحديثة وآليات تنفيذها

إن أهم الأسباب الرئيسية لفشل برامج الإصلاح المطبقة على مستوى المؤسسة في الجزائر عدم أخذ بعين الاعتبار العامل المحيط كمحور أساسي للإصلاح إذ أن معظم الإجراءات المتخذة مست كيان المؤسسة فقط دون محيطها، وأن الإصلاحات التي أجريت على مستوى مكونات المحيط لم تكن موازية لنفس الخطوات المتخذة وفق برنامج إصلاح المؤسسة، وهو ما أوجد ثغرة كبيرة بين المؤسسة ومحيطها، لذا لا بد أن تصاحب عمليات التأهيل على مستوى المؤسسة نفس العمليات على مستوى المحيط بإجراء تشخيص لكل عامل حسب طبيعته وتأثيره وعليه فإن تأمل المحيط يجب أن يرتكز على تبني الإجراءات التالية:

- **المحيط المالي:** تعتبر المنظومة لمالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الاقتصادي بما توفره وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الصدد لا بد أن ترتكز عمليات التأهيل على[20].

- تفعيل عمليات التطهير للبنوك التي شرع فيها عام 1991 على أساس قاعدة تقييم أعدت من طرف البنك الجزائري التي وصلت فاتورتها 275.5 مليار دج كمرحلة أولى، ثم المرحلة الثانية بين عامي 1996-1998 بملغ قدر بـ 186.7 مليار دج وعام 2006 جاءت المرحلة الثالثة بغلاف مالي قدر بـ 364.5 مليار دج.

- إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات وذلك وفق الإستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاختصاصات الأساسية للبنوك وخلق علاقات تعامل بين القطاعين والتعاون، وحسب دراسة قام بها البنك الدولي عام 2003 حول عوائق وآفاق تنمية المؤسسة في الجزائر فإن:

- الحصول على القروض الاستثمارية يكن أسهل بالنسبة للمؤسسات الكبرى المنشأة قديما عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثا.

كل هذه العوائق تبين معنى دور القطاع المصدر في الجزائر في مجال الاقتصادي، حتى أن الكثير من المؤسسات الخاصة تتفادى التعامل مع القطاع المصرفي للتهرب من الرقابة البعدية لذا لابد من:

- تنمية وتحديث وظيفة القرض على مستوى البنوك (تنويع القروض).

-الاهتمام أكثر بوظيفة الضمان وتسيير المخاطر.

- **المحيط المؤسساتي:** تصنف الجزائر ضمن الدول الأقل تنافسية وهذا راجع إلى سوء مناخ الأعمال وأداة الهيئات والإدارات

العمومية المكلفة بتسيير متابعة ومراقبة عمليات الاستثمار، لذا تبرز ضرورة تأهيل هذه الهياكل وتفعيل دورها من خلال:

- تفعيل دور هياكل الدعم كالغرف التجارية والصناعية.
- تحديث وعصرنة المؤسسات المكلفة بالرقابة على الجودة وتدعيم وتنشيط عمليات مكافحة التقليد وحماية الملكية الفكرية.

- تحديث وعصرنة الإدارة العمومية خاصة إدارتي الجمارك والضرائب بما يتلائم مع متطلبات الإنتاج واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب للجزائر لمنظمة التجارة العالمية.
- خلق جسور بين المؤسسات والجامعة للتكوين والتأهيل من جهة، ومن جهة أخرى تقاليد عمل في مجال البحث والتطوير بالتعاون مع باحثين جامعيين.

- **محيط الهياكل القاعدية**: يعتبر توفر الهياكل القاعدية الأساسية أهم المحفزات لترقية المؤسسة وجلب الاستثمارات الأجنبية، ولعل تركز النسيج المؤسساتي الوطني في وسط البلاد رغم شساعة مساحة الجنوب التي تمثل أكثر من 70% من المساحة الكلية، قد يعود إلى الكثافة السكانية المرتكزة في الشمال، غير أن غياب الهياكل القاعدية الأساسية رغم التحفيزات والإعفاءات التي أقرتها الدولة لهذه المناطق لم تأتي بالنتائج المرجوة لذا لا بد أن تتركز عمليات التأهيل في هذا المجال على النقاط التالية:

- تنمية وتحديث الهياكل القاعدية الأساسية خاصة الموانئ والمطارات شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية.

- عصرنة شبكة الاتصال وتدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال.
-تأهيل المناطق الصناعية وفق سياسة وطنية مدروسة ومبنية على تشجيع الانتشار المنتج والقضاء على النشاطات غير المفيدة.

- **سياسة ترقية الاستثمار:** تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا مميزا في كل من الدول المقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء.

لذا تسعى الجزائر والدول الأخرى منذ فترة إلى كيفية وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[21].

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:
- تمويل الاستشارات في النشاطات التي تجلب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال.
- تعميم التكنولوجيا الحديثة وتحسين القدرات الإدارية وولوج العالمية وتنويع الصادرات.

- **سياسة التأهيل:** إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين: برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة النمو الإتحاد الأوروبي ، تبرز عملية التأهيل بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظمة وذلك لبعض العراقيل والتي حالة دون شروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج ونظرا لأهمية تأصيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسب من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول:

توحيد البرامج الحالية لوضعها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.
- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة المادية وغير المادية والعوامل البيئية.

- **التقييس والقياسة:** يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني حيث يندرج الاعتماد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة سواء على مستوى السوق المحلي أو العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يرى تدريجيا، بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب بالمنظمة العالمية للتجارة، فمن الناحية التنافسية، فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الفئات من فئات إيزو 9000 منظومة الجودة أو إيزو 14000 الحماية البيئية يعني الدليل على أن المؤسسة تمتلك

منظومة نسبية وضمان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة.

- **تطوير العنصر البشري:** إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتبارها عامل مشجعا لامتصاص التكنولوجيا، وعصرنة الصناعات ولطالما عانت الجزائر من:

- عجز في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيا.

- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمل المؤهلين في الصناعة وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين:

- تكثيف العروض في مجال التكوين المؤهل لاسيما من خلال مستجدات مدارس تكوين مدارس المهندسين والتقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى.

- تنويع قنوات التكوين (إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين).

- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين (مساعدات وقرض الضرائب).

- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق.

- تثمين رأس المال البشري (سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل والإطار المعيشي).

5 - خاتمة:

في ضوء ما تم عرضه في خلصنا إلى أهمية تشجيع الاستثمار في الجزائر نظرا لدوره الفعال في إنعاش القطاع الصناعي بشكل خاص والقطاعات الأخرى أيضا، وإعطاء بعض الأهمية لدور الدولة لتبقى كموجه ومشجع أساسي للاستثمار بتوفير كل الوسائل اللازمة لذلك؛ كما تم إظهار واقع الاستثمار في الجزائر الذي عرف تغييرا لما كان عليه من قبل الإصلاحات سواء ما تعلق بالتشريعات أو بتركيبة حجم الاستثمارات المحققة أو المؤسسات المؤطرة للاستثمار على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أو غيرها.

كما أن القطاع الصناعي يشهد في الوقت الحاضر مرحلة تحول عميقة من شأنها العمل على إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة، فالجزائر تسعى من خلال ذلك إلى الانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض القطاعات الصناعية من خلال تشجيع الاستثمار والنشاطات الاستثمارية المنتجة، وقد جاء التركيز على مثل هذه الصناعات بالنظر إلى أهميتها في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الاقتصادية والصناعية.

قائمة المراجع:

[1] شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد حداد، مهند فايز الدويكات، **إدارة الاستثمار**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2012)، ص 18.

[2] محمد بشير علية، **القاموس الاقتصادي**،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر)، ص 32

[3] Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1 ère édition, R.O.F.I.D.E.S St-Laurent-du var, France, 1979, P35.

[4] سعيد توفيق عبيد، **الاستثمار في الأوراق المالية**، (مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998)، ص 23

[5] نفس المرجع ، ص 23-24.

[6] سلمان مصطفى، حسام داود، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2000)، ص 115.

[7] مطر محمد، إدارة الاستثمار **"الإطار النظري والتطبيقات العلمية"**، (دار وائل للنشر والتوزيع، ط3 ، الأردن،2004)، ص 22.

[8] بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسات دراسة موضوعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبقا للمخطط .المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991 .

[9] مروان شموط و كنجو عبدو كنجو، **أسس الاستثمار**، (بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،2008)، الأردن.، ص 10 .

[10] منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**"، (دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2013)، ص42.

[11] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، المرجع السابق، ص135.

[12] مطر محمد، ، **إدارة الاستثمار "الإطار النظري والتطبيقات العلمية"**، ط 3، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص 80.

[13] آل شيب دريد كامل، "**الاستثمار والتحليل الاستثماري**"، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص53.

[14] احمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، (دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان الأردن، بدون سنة النشر ، ط2)، ص56.

[15] عبد المطلب عبد الحميد، **"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"**، (مجموعة النيل العربية للطباعة – النشر والتوزيع، مصر، 2007)، ص180.

[16] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 181- 186 ، بتصرف.

[17] الموقع الالكتروني http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir تاريخ الاطلاع 2019/02/15

[18] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001**، **(المكتب العربي للمعارف،)** ، ص 32 – 38 الموقع الالكتروني www.mam-books.com.

[19] القينعي عز الدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتواره، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2013/2012، ص38

[20] بن عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، خلال فترة 2000- 2012. مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2011-2012، ص 170.

[21] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة شمال افريقيا العدد5، ص98.